مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies
www.palestine-studies.org

مذكرة اللجنة العربية العليا للمندوب السامي للاحتجاج على القوانين الجائرة وتصرفات السلطة*

1936

قررت اللجنة العربية العليا في جلستها المنعقدة بتاريخ 1936/6/15 أن تلفت نظر فخامتكم إلى ازدياد انتشار الاستياء في نفوس العرب بسبب الأساليب التي تسير عليها السلطات الإدارية وقوى البوليس والجند نحوهم، والخطط العنيفة التي تخططها ضدهم وتزيد في إرهاقهم، والقسوة عليهم بشكل لا يتفق مع الحق والعدل والقانون.

تحريات قاسية

1 – لقد امتازت الأيام الأخيرة بتصرفات مؤلمة في أثناء ما يقوم به البوليس والجند من التحريات، إذ يرافقها شيء كبير من القسوة والأذى والأضرار في النفس والمال والكرامة، كترويع النساء والأطفال وضرب السكان وتكسير الخزائن وتحطيم الأواني وبعثرة الأثاث والثياب والمؤن واختلاس النقود والحلي، كما وقع في حوادث تفتيش محلة باب حطة ووادي الجوز في القدس وقرى الذيب وكفر مصر وقافون والطيبة والنبي شمويل وبيت اكسا وذنابه وغيرها.

ضرب الأهلين

2 – وقد كثر عدد الذين ضربوا وجرحوا بدون ذنب في الطرق العامة والأماكن من قبل أفراد البوليس والجند وضباطهم بسبب ما يعتريهم من عصبية وهياج لا يتفقان مع واجبهم كحراس على الأمن العام وحماة للأنفس والأموال.

---

*المصدر: "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 – 1939)" سلسلة الوثائق العامة –1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 407 –411.

تنظيف الشوارع

3 – وقد أصدرت السلطات قوانين جديدة من ملحقات قانون الطوارئ احتوت في ما احتوت عليه إعطاء الصلاحية للبوليس بإرغام الناس على تنظيف الشوارع من المسامير وغيرها، واخذت القوى البوليسية تطبق هذه الصلاحية على أي عربي تصادفه في طريقها دون تفريق.

مما يدل على تقصد إهانة العرب وجرح كرامتهم وعزتهم الاجتماعية. وجدير أن يلفت النظر إلى ما في هذه الخطة من تحرش واستفزاز للعرب.

الاعتقالات

4 – وقد أخذت السلطة الإدارية تصدر أوامر الاعتقال بحق كثير من رجالات العرب ذوي الدرجات الاجتماعية، دون أن يكونوا متهمين بتهم معينة تتوفر فيها أدلة جرمية. بل أخذت تشمل بعض علماء الدين ذوي المكانة الدينية في الأوساط الإسلامية. وقد تواتر أن السلطة أخذت تعامل هؤلاء المعتقلين معاملة المسجونين فحجزت على حرياتهم ووضعتهم تحت رقابة شديدة ومنعتهم من الاختلاط وحرمت عليهم التمتع بحرية المعيشة التي اعتادوها، مع أنهم كما هو مفهوم ليسوا مجرمين ولا موقوفين وإنما هم مبعدون إدارياً فقط، وفي حين أنهم لو كانوا محكومين في السجن لكان لهم بموجب قوانين السجون المرعية أن يتمتعوا بحريات وحقوق اجتماعية كثيرة ووسائل معيشة حسنة هم الآن محرومون منها في معتقلهم الجديد. مما يتبادر إلى الذهن أن السلطات كأنما تتعمد بهذا الانتقام والأذى والإرهاق. بل لقد وصل مدى الأذى والانتقام في نفس البوليس إلى لكم أشخاص لهم مكانتهم الدينية والاجتماعية وإهانتهم بدون مبرر، كما وقع أول أمس مع اثنين منهم هما الشيخ محمد علي أفندي الجعبري وعجاج أفندي نويهض في دوائر بوليس القدس، ثم أرغما على ركوب سيارة المسجونين زيادة في الإهانة.

إرهاق الصحف

5 – وقد اختطت السلطات الإدارية خطة إرهاق شديدة مع الصحف العربية، فعطلتها مرة بعد الأخرى تحت قيود ثقيلة الوطأة أصبحت فيها مسلوبة الحرية في ترديد صوت العرب وتظلماتهم والتعبير عما جرى لهم من صنوف الاعنات والقسوة.

هدم يافا القديمة

6 – وآخر ما اعتزمت السلطات أن تقوم به من هدم كثير من الدور العربية في يافا بحجة تنظيم الشوارع. وقد كان هذا مثار استنكار عام في يافا خاصة وسائر أنحاء فلسطين عامة، لأن ما رافقه من مظاهر الإرهاق والشدة والسرعة وما في اختيار هذا الظرف الحرج، يبعدان كل الابعاد الناس عن تصديق تلك الحجة ويجعلان العرب يجزمون بأن الحكومة في إقدامها على هذه العملية في هذا الظرف العصيب وبمثل هذه الإجراءات الإرهابية أنها أرادت التوسع في خطة القمع والإرهاب.

الغرامات الباهظة

7 – وقد جنحت السلطات في إرهاق القرى والمدن العربية بالغرامات الباهظة، دون أن يكون هناك بينة ما على هذه المدن والقرى معينة باقترافها جرماً من الجرائم. وقد أدى هذا الإرهاق إلى وقوع حوادث مكدرة من تعذيب وضرب وحجز وتكسير وتحطيم في الأواني والمؤن، حتى استعد فريق كبير من أهل القرى إلى هجرة قراهم فرأوا من صنوف القسوة والأذى التي تلاقيها في سياق تنفيذ أحكام الغرامات. ويبدو للعرب تحيز السلطات ظاهراً حينما يرون السلطات الإدارية تخص مثل هذه السياسة دون اليهود، مع أن كثيراً من الأملاك العربية قد حرقت وأتلفت من جانب اليهود. بل إن اعتداءات التحريق والتخريب بدأت من الجانب اليهودي في حدود المنشية في يافا، كما هو معلوم.

إن السلطات تفعل كل ذلك وهي ممعنة في تصاممها عن استماع صرخات الشعب العربي من جراء ما يحدق بكيانه من الخطر العظيم في بلاده، متعمدة السير في هذه الخطط والأساليب الشاذة معه في سبيل الإصرار على تنفيذ سياسة تخريب البلاد وحكمها حكماً استعمارياً.

فاللجنة العربية العليا تعلن استنكارها لهذه الخطط والأساليب وترفع صوتها محتجة عليها أشد الاحتجاج باسم الشعب العربي في فلسطين. ويبدو للجنة أن الحكومة تصر على هذه الخطط والأساليب وأن تتوسع فيها يوماً بعد يوم إنما تريد أن تقهر نفسية العرب وأن تذلهم وأن تجبرهم على العدول عن إضرابهم العام الشامل الذي أعلنوه استنكاراً للسياسة التي تطبق في بلادهم والتي فيها هدم كيانهم وضياع حريتهم واستقلالهم إلى الأبد.

العرب ثابتون

غير أن اللجنة تحب أن تعلن للحكومة أن الشعب العربي إنما اعتزم أن يقف موقفه هذا لأن الحكومة البريطانية ضربت بكل العهود والوعود وبكل مبادئ الحق والعدل عرض الحائط في إصرارها على سياستها، رغماً عن احتجاجات وتظلمات العرب المتوالية مدى ثمانية عشر عاماً، ورغما عما ثبت ثبوتاً قاطعاً من فشل هذه السياسة وتناقضها، ومن اضرارها بحقوق العرب ووضعيتهم ضرراً فادحاً.

ولهذا فإنه لن يرتد عن موقفه هذا إلا بإجابة مطالبه المشروعة، وهي:

أ – توقيف الهجرة اليهودية توقيفاً تاماً.

ب – منع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود منعاً باتاً.

ج – قيام حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي أسوة بالبلاد العربية المجاورة.

وتعتقد اللجنة العربية العليا أنه آن للحكومة أن تدرك أن الاستمرار في تجاهلها نفسية العرب وتطورها، وفي إصرارها على التوسع في تلك الأساليب والخطط، لن يكون له أثر في تهدئة الحالة تهدئة طبيعية، بل ليس من شأنه إلا أن يزيد في سخط العرب واستيائهم محتسبين ما ينالهم من أذى وقسوة هيّناً في سبيل الدفاع عن كيانهم المهدد وحقوقهم وحريتهم واستقلالهم المغصوبة.

ونرجو رفع صورة من هذه المذكرة إلى الحكومة البريطانية في لندن وإلى "عصبة الأمم" في جنيف، وفي طيه برقيتان فيهما شكوى بنوع خاص على الإبعاد وإرهاق المبعدين وهدم دور يافا العربية، ترجو اللجنة أن تتفضلوا بإرسالهما إلى حكومة جلالته في لندن واللجنة مستعدة بدفع أجرتهما.

وتفضلوابقبول فائق الاحترام.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/resources/documents